

Distr.
LIMITED

A/49/L.34
22 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٣٧ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة
الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

جيبوتي والمغرب: مشروع قرار

تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٥٧/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وإلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى جيبوتي،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان باريس وإلى برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا^(١) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، فضلا عن الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في هذه المناسبة وما تتسم به متابعة هذا المؤتمر من أهمية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الدمار والأضرار الجسيمة التي ألحقتها بجيبوتي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، السيول والفيضانات التي لم يسبق لها مثيل،

وإذ يقلقها للغاية وفاة عشرات الأشخاص وإصابة واختفاء المئات، وتدمير آلاف المساكن، وخاصة في الأحياء الشعبية، وتفكك قطاعات هامة من الهياكل الأساسية الوطنية، وخاصة شبكة الطرق والسكك الحديدية، والإمدادات المائية، والمراكز الصحية والمستشفيات، والمدارس وغيرها من المرافق العامة،

(١) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، باريس ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الجزء الأول.

وإذ تضع في اعتبارها الأضرار البالغة التي لحقت الموارد الزراعية المحدودة، بما في ذلك نفوق ماشيتها،

وإذ تدرك الجهود التي تبذلها جيبوتي، حكومة وشعبا، من أجل إنقاذ الأرواح البشرية والتخفيف من آلام الـ ١٠٠ ٠٠٠ شخص المنكوبين،

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي، وهو بلد يدخل في عداد أقل البلدان نموا، يعيقها تغير الأحوال المناخية المحلية من النقيض إلى النقيض، ولا سيما حالات الجفاف والسيول والفيضانات الدورية كتلك التي تحدث حاليا والتي حدثت في عام ١٩٨٩، وأن تنفيذ برامج التعمير والتنمية يتطلب تكريس موارد كبيرة تتجاوز الإمكانيات الفعلية لهذا البلد،

وإذ تلاحظ بقلق أن الحالة في جيبوتي تفاقمت من جراء تفاقم الحالة في القرن الافريقي وخاصة في الصومال، وتحيط علما بوجود أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين من بلدانهم، مما يعرض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الهشة للبلد لتوترات خطيرة ويتسبب لجيبوتي في مشاكل أمنية جسيمة،

وإذ تلاحظ أن جيبوتي في حالة اقتصادية ومالية حرجة لأنه تعين وقف العديد من المشاريع الإنمائية ذات الأولوية بسبب الأحداث الخطيرة التي جددت على الصعيد الدولي، من ناحية، من جراء تأثير النزاعات الإقليمية، وخاصة النزاع في الصومال، التي أدخلت الاضطراب على أنشطة الخدمات، والمرور العابر والمبادلات التي تجلب الجزء الأكبر من إيرادات الدولة، من ناحية أخرى،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٧)،

وإذ تلاحظ مع الامتنان ما قدمته مختلف البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لعمليات الإغاثة الطارئة،

وإذ تلاحظ مع الامتنان أيضا الدعم الذي قدمته القوات الفرنسية المتمركزة بجيبوتي التي مكنت، بالتعاون مع القوات الحكومية، وبفضل أعمالها وتدخلاتها المشهودة، من إنقاذ عدة آلاف من الأرواح البشرية أثناء الفيضانات،

- ١ - تعرب عن تضامنها مع جيبوتي حكومة وشعبا في مواجهة الآثار المدمرة للسيول والفيضانات والحقائق الاقتصادية الجديدة لجيبوتي، الناتجة بوجه خاص عن استمرار الحالة الحرجة في القرن الافريقي، وخاصة في الصومال؛
- ٢ - تناشد جميع الدول أن تساهم بسخاء في أنشطة الإغاثة وفي أنشطة الإنعاش والتعمير الجارية حاليا؛
- ٣ - تعرب عن امتنانها للأمين العام للجهود التي يبذلها لتوعية المجتمع الدولي بالصعوبات التي تواجهها جيبوتي؛
- ٤ - ترحب بالتوقيع على الاتفاق المبرم في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بين حكومة جيبوتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف عقد اجتماع مائدة مستديرة لصالح هذا البلد في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٥؛
- ٥ - تطلب إلى جميع الدول وجميع المنظمات الإقليمية والأقليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الوكالات الحكومية الدولية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، أن تقدم إلى جيبوتي، على نحو ثنائي ومتعدد الأطراف، مساعدة ملائمة لتمكين هذا البلد من مواجهة مشاكله الاقتصادية الخاصة؛
- ٦ - ترى أن تنفيذ برنامج التسريح فضلا عن مخطط الإنعاش الوطني وتعزيز المؤسسات الديمقراطية يتطلب مساعدة سخية تقدم في شكل مالي ومادي؛
- ٧ - تؤكد على ما تكتسبه المساعدة التقنية والمالية من أهمية في الاضطلاع بأنشطة تكميلية بهدف تدعيم الديمقراطية وزيادة رفاه السكان؛
- ٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة للاضطلاع ببرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية لجيبوتي؛
- ٩ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يعمل على إعداد دراسة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية المقدمة لذلك البلد، وذلك في وقت يسمح للجمعية العامة بالنظر في المسألة في دورتها الخمسين.
